غياب المسؤولية المجتمعية وتشـ

المطالبة بشرطة متخصصة.. و«التغير المناخـ

ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بدور أكثر فاعلية وإدراج التوعية البيئية في المناهج

أهمية تكاتف المؤسسات البيئية والصحية والإعلام وتسخير وسائل التواصل في التوعية

رغم شمولية القوانين وحملات التوعية بين الحين والآخر إلا أن التعديات على البيئة براً وبحراً وجواً لا تزال قضية شائكة، فالمختصون بالشأن البيئي يؤكدون أن التعديات على البيئة مستمرة وليست بالقليلة، مطالبين باستحداث وحدة شرطة خاصة بالبيئة، وتشديد العقوبات على المخالفين وتكثيف حملات التوعية بالعديد من اللغات، وتعميم مسؤولية الحفاظ على البيئة لتشمل جميع أفراد المجتمع ولا تقتصر على البلديات والهيئات المسؤولة.

وزارة التغير المناخي والبيئة أكدت أمام سيل هذه التعديات أن دورها تشريعي فقط، ولا تملك أي سلطة تنفيذية أو إجرائية على المخالفين، بينما رأى أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي أن موضوع التعديات على البيئة يحتاج تكامل وتفعيل الجهود بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، وترى أن هناك فعلاً جهوداً مبذولة في مجال حماية البيئة ولكنها جهود متفرقة وغير متكاملة وتصل إلى أفراد المجتمع بشكل ضعيف ودون تأثير.

ورأى متخصصون أن جهود الدولة ومؤسساتها من أجل تحقيق بيئة نظيفة مستدامة على المستويين التشريعي والتنفيذي لم يقابلها تجاوب من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته نسبة لافتقار الجميع لثقافة حماية البيئة حيث مازال التعدي الجائر على البيئة البرية يحدث بأشكال مختلفة.

وحدة شرطية

فقد طالب مهتمون بالشأن البيئي بضرورة استحداث وحدة شرطة خاصة بالبيئة، وقالوا إن القوانين الكفيلة بحفظ البيئة وحمايتها موجودة وفاعلة، لكنهم ارتأوا ضرورة الردع وتشديد العقوبات وتجريم الاعتداء على البيئة، مشددين على ضرورة العمل على شق تعميق الوعي بالبيئة، وتعزيز أهمية الحفاظ عليها، مقترحين زيادة حصة البيئة في المناهج الدراسية وأن تأخذ وزارة التربية والتعليم هذا بعين الاعتبار، معتبرين أن ما تشهده البيئة من اعتداءات تدعو إلى تضافر الجهود والتحلي بالأخلاق البيئية وتنفيذ التشريعات.

وأكدت هنا سيف السويدي، عضو المجلس التنفيذي رئيس هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة وجود ممارسات بيئية خاطئة وصفتها بأنها «غير قليلة» لكن الهيئة تعمل بحزم على الحد منها ومحاربتها ليس من اجل التقليل منها بل القضاء عليها، سواءً من خلال عمليات وحملات التوعية أو من خلال القوانين وضرورة الالتزام بها تجنبا للعقوبة القانونية.

■ ناعمة الشرهان

■ هنا السويدي

مهمة نبيلة

أكدت هنا سيف السويدي أن حملات التوعية البيئية في المناطق الجبلية خصوصاً وفي مختلف البيئات والمواقع عموماً، هي مهمة نبيلة تهدف إلى تعريف الجمهور كيفية التعامل مع البيئة الجبلية وعدم العبث بها أو تلويثها، أو الإساءة للأجيال القادمة من خلال مختلف أشكال تدمير البيئة والاستهتار بها. ولفتت هنا السويدي إلى أن الاهتمام بالبيئة الجبلية لدولة الإمارات يشكل ركيزة مهمة على خريطة التوجهات الاستراتيجية للبرامج والأنشطة البيئية في إمارة الشارقة، وتمثل البيئة الجبلية في الدولة أهم المعالم البيئية.

واستعرضت نوعية بعض الممارسات الضارة بالبيئة كرمي المخلفات أو تركها في المكان من دون تنظيفه ونقلها إلى الأماكن المخصصة، والشواء في غير المناطق المخصصة لذلك، أو ما تعلق بالحيوانات المفترسة.

وقالت السويدي نعمل باستمرار على حماية البيئة العامة والحفاظ عليها من أي تشوه أو دمار، والحد

توعية بـ3 لغات لمرتادي البر وساكني الشعبيات بأم القيوين

قال مصبح حميد مصبح مدير عام دائرة الأشغال والخدمات العامة في أم القيوين إنه تم توزيع نشرات بثلاث لغات العربية والإنجليزية والأوردية على مرتادي البر وعلى ساكني الشعبيات وأصحاب الشركات والمصانع تنبههم بضرورة رمي المخلفات والقمامة في الأماكن التي خصصت لها وذلك تجنباً للمخالفات والغرامات التي تترتب على رمي المخلفات في الطرقات والشوارع وفي البر من دون مراعاة لما تسببه من أمراض تشكل خطورة على حياتهم، إضافة إلى تشويه المنظر العام للإمارة، وأوضح أن الدائرة قامت بمناشدة المواطنين والمقيمين الذين يرتادون البر وكذلك البحر بضرورة رمي ووضع المخلفات في الأماكن المخصصة لها وخاصة مخلفات الطعام والأشجار التي تراكمت حتى سدت بعض الطرق، مبيناً أنه جار الآن إزالة تلك الأشجار ومنوهاً في الوقت ذاته أنه سوف يتم فرض عقوبات ومخالفات للذين لم يتقيدوا بتعليمات البلدية الصادرة في ذلك الشأن.

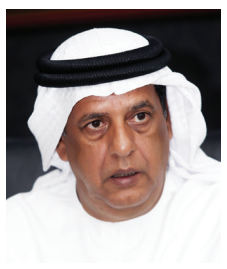

■ مصبح حميد

سيارات «هيدونيك» لدعم النظافة

دعمت دائرة الأشغال والخدمات العامة في أم القيوين قسم النظافة بعدد من السيارات «هيدونيك» وسيارتي تنظيف شوارع لتنظيف البر ولتغطية التوسع العمراني والمحافظة على مستوى عال من النظافة، إضافة إلى عدد كبير من الحاويات وذلك من أجل الحفاظ على البيئة وعلى المظهر العام للمدينة، وإزالة كل الأوساخ والأشجار المتراكمة في عدد من شعبيات الإمارة، وكذلك الأوساخ التي يخلفها مرتادو البر والبحر، كما ناشدت الدائرة المواطنين والمقيمين ضرورة التعاون معها، بوضع المخلفات والنفايات في الأماكن التي خصصها قسم النظافة تحاشيا للمخالفات والغرامات. ولفت مصبح حميد مصبح، المدير العام للدائرة، إلى أن قسم النظافة قد بدأ الأسبوع الماضي حملة نظافة شاملة على كل المناطق بالإمارة ابتداءً من مدخل الإمارة، كما شملت الحملة المنطقة الصناعية ومنطقة الجوازات والشعبية والبلاد القديمة والراعفة وطريق الإمارات العابر، كما شملت الحملة مناطق البر المختلفة التي تتميز بها الإمارة، بهدف إزالة النفايات التي يتركها مرتادو البر، كما أن قسم النظافة يزيل يومياً المخلفات ثلاث مرات أسبوعياً، مبيناً أنه تم استقطاب عدد من العناصر الجديدة من المشرفين والعمال.

10.000

تبدأ غرامات المخالفات البيئية من 1000 درهم الى 10 آلاف درهم. ويتم فرض الغرامات المقررة بالقانون على الأفراد الذين يتركون المخلفات في الشوارع العامة والمناطق البرية في الإمارة الأمر الذي يؤدي الى تلويث البيئة وبالتالي نقل الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان، الأمر الذي يفرض على مرتادي البر ضرورة عدم رمي المخلفات في الطرقات ووضعها في الأماكن المخصصة لها.

وأرجع مسؤولون سبب تراكم الأوساخ والأشجار بشكل مستمر إلى عدم تحمل مرتادي البر والساكنين للمسؤولية بوضع المخلفات في الأماكن المخصصة لها، منوهين إلى أن النظافة لا تقع على جهة معينة بل الكل مشترك في خلق بيئة سليمة خالية من الأمراض والملوثات وأن جميع الجهات لا تدخر جهداً في تقديم كافة الخدمات للجمهور.

63

كشفت الحملات التفتيشية التي قامت بها مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية عن 63 مخالفة خلال الأشهر العشرة الماضية تصدرتها مخالفات الحوادث المحررة ضد شاحنات نقل مواد المحاجر والكسارات في الفجيرة، في حين احتلت مخالفات الأمن والسلامة والبيئة المركز الثاني في إجمالي المخالفات التي سجلتها الشاحنات التي تقوم بنقل المواد الصخرية.وتعمل المؤسسة جاهدة من أجل توفير بيئة صحية خالية من أي تلوث، كما تعمل على مراقبة جميع الكسارات في الفجيرة على مدار الساعة من أجل ضبط أي مخالفات قد تحدث تلوثاً للبيئة، كما تسعى مؤسسة الفجيرة لتوفير بيئة خالية من التلوث داخل الإمارة، حيث تقوم بتوفير تقنيات متطورة وذكية لمراقبة هواء الفجيرة جواً وبراً، عن طريق السيارات التي يتم ربطها بالأقمار الصناعية من جهة وعن طريق الطائرة من جهة أخرى.

قوانين وعقوبات رادعة للمعتدين

وضعت وزارة التغير المناخي والبيئة العديد من التشريعات للحفاظ على البيئة من التعديات التي تطالها سواء عن قصد أو غير قصد، حيث سنت قوانين اتحادية وتشريعات تجرم كل من يتطاول على البيئة البحرية أو البرية بأي شكل من أشكال التخريب، كما أصدرت الجهات المحلية قوانين وغرامات للحد من التعديات على البيئة، وخصصت أقساماً وأفراداً لمتابعة التعديات، ومعاقبة المخالفين بحسب اللوائح المنظمة.وفي ما يتعلق بالتعديات على البيئة البحرية كتلويث البحر بالنفايات، نظم أحكام القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها حماية البيئة البحرية من خلال حظر تخلص النفايات في البيئة البحرية من قبل وسائل النقل البحري، حيث تحظر المادة 32 من القانون على الوسائل البحرية والمنشآت البحرية التي تحددها اللائحة التنفيذية تصريف مياه الصرف الصحي في البيئة البحرية، ويجب التخلص منها طبقاً للمعايير والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، كما يحظر على الوسائل البحرية إلقاء النفايات في البيئة البحرية. ونصت المادة 34 من القانون بأن يحظر على جميع الوسائل البحرية والمنشآت البحرية التي تقوم بأعمال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمعدنية في البيئة البحرية، وكذلك الوسائل البحرية التي تستخدم موانئ الدولة إلقاء القمامة أو النفايات في البيئة البحرية، ويجب عليها تسليم القمامة بالكيفية وفي الأماكن التي تحددها السلطات المختصة.

ونصت المادة 35 من القانون بأن يحظر على جميع المنشآت بما في ذلك المحال العامة والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والخدمية وغيرها تصريف أو إلقاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأنها إحداث تلوث في البيئة المائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأشارت الوزارة إلى أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين، وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد على مائتي ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أحكام المواد 32 و34 من هذا القانون، كما يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد على مائة ألف درهم كل من خالف حكم المادة 35 من هذا القانون.

ـــتت الأدوار يهددان سلامة البيئة

ـــي»: دورنا تشريعي والرقابة للبلديات

■ الدعوة إلى تفعيل العمل بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية لضمان أفضل النتائج

■ تبسيط النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة للناس وعرضها بصورة سهلة وجذابة يفهمها الجميع

■ عفراء البسطي

■ عبيد بن ركاض

من ارتكاب المخالفات البيئية، كما نعمل باستمرار على توعية الجمهور ومرتادي المناطق البرية والجبلية من أجل المساهمة في الحفاظ على البيئة.

كتابة ونقوش

وأشارت السويدي إلى القرار الذي يحظر الرسوم والكتابة والنقش على الصخور والجبال والتكوينات الطبيعية في المناطق الجبلية، وإقامة سواريات الأعلام أو أعمدة اللوحات بكافة أنواعها، بالإضافة إلى حظر تحريك الصخور أو النباتات الجبلية من مكانها أو التغيير في معالم الطبيعة الجبلية، حيث يعاقب من يخالف القرار بغرامة مالية قدرها 10 آلاف درهم مع مصادرة المواد والأدوات المضبوطة والمستخدمة، وتحمل المخالف نفقات إزالة الأضرار.

اهتمام بالغ

ويرى عبيد حسن حميد ركاض عضو المجلس الوطني الاتحادي وعضو لجنة الشؤون الصحية والبيئية في المجلس، أن الدولة ومنذ فترة طويلة أولت قضية حماية البيئة والمحافظة على الحياة البرية والبحرية اهتماماً بالغاً وأنشأت العديد من المؤسسات والهيئات الاتحادية والمحلية التي تعني بقضايا البيئة وتبنت العديد من المبادرات الهادفة إلى المحافظة على البيئة كما وضعت العديد من التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية البيئة، مشيرا إلى أن المؤسسات البيئية في الدولة على الرغم أنها تقوم بتنظيم فعاليات توعية وتثقيفية بصفة دورية إلى أنها ليست كافية.

تكامل

عفراء راشد البسطي عضو المجلس الوطني الاتحادي وعضو سابق لمدة 4 سنوات في لجنة البيئة بالمجلس تؤكد أن موضوع التعديات على البيئة براً وبحراً قضية من الأهمية بمكان وتحتاج إلى تكامل وتفعيل الجهود بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، وترى أن هناك فعلا جهوداً مبذولة في مجال حماية البيئة ولكنها جهود متفرقة وغير متكاملة وتصل إلى أفراد المجتمع بشكل ضعيف ودون تأثير، كما أن بعض الحملات تأخذ القشور من الموضوعات والتحديات البيئية الكبيرة وبالتالي لا نجد لها صدى بين أفراد المجتمع.

وتقترح عفراء البسطي أن تقوم الجهات المعنية بحماية البيئة سواء على المستوى المحلي أو الاتحادي بتبسيط النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة للناس وعرضها بصورة سهلة وجذابة يفهمها الجميع ويجب أن تنشر بعدد كبير من اللغات الأكثر تداولا في الدولة مثل اللغة العربية والإنجليزية والأوردية وغيرها لتصل الرسالة إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع، مشيرة أن دولة الإمارات تحتضن جنسيات عديدة لها ثقافات وتقاليد مختلفة ومتباينة والعرف السائد بين العديد من الجنسيات هو عرف «الرمي»، رمي المخلفات على الشاطئ أو في الحدائق العامة أو في البحر.

وقالت إن شجر الغاف على سبيل المثال في بعض مناطق الدولة يتم قطعه أو تقليمه بطرق مأساوية نتيجة لعدم مسؤولية من يتولى هذا الأمر أو نتيجة عدم فهمه للطرق الصحيحة لتقليم الأشجار.

من جانبها أكدت ناعمة عبد الله سعيد الشرهان عضو المجلس الوطني الاتحادي وعضو اللجنة الصحية والبيئية أن اللجنة تولي أهمية خاصة للقضايا البيئية وتتم مناقشة جميع الموضوعات البيئة خاصة موضوع تلوث البيئة لارتباطه المباشر بصحة المجتمع والأجيال المقبلة.

وترى أن تفعيل القوانين وتشديدها يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تكريس ثقافة المحافظة على البيئة وربط ذلك بالصحة العامة لكل إنسان حتى يصبح كل فرد في المجتمع لديه قناعة ويقين وحرص ومسؤولية مجتمعية للحفاظ على البيئة حرصاً على سلامته الشخصية وسلامة أبنائه وأفراد أسرته وأيضا الأجيال المقبلة، وذلك بتكاتف جميع المؤسسات المعنية البيئية والصحية والإعلام والمؤسسات الخاصة وكذلك عبر تسخير وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت متداولة لدى جميع شرائح المجتمع.

■ ريادة عالمية

تحتفظ دولة الإمارات منذ 2014 وحتى 2016 بمركزها من ضمن المراكز الأولى عالمياً في مجال إدارة المحميات البحرية ضمن تقييم الأداء البيئي التابع للأمم المتحدة في مجال التنوع البيولوجي، وهو يعني أننا نراعي الحفاظ على البيئة بالتوازي مع التنمية. وأهم ما يميز المحميات الطبيعية لدينا هي خصوصيتها المنفردة بوجود العديد من الموائل منها موائل الشعب المرجانية التي تعتبر مهمة للأسماك وحماية الشواطئ والحد من التغير المناخي، وكذلك لدينا مساحات شاسعة من الأعشاب البحرية وهي مهمة للسلاحف البحرية وأبقار البحر والأسماك، إضافة إلى الطحالب البحرية والشواطئ الرملية والصخرية.

■ نفايات خطرة

حظرت وزارة التغير المناخي والبيئة التخلص من النفايات الخطرة والطبية بأي شكل، وبحسب المادة من 62 من البند الأول للقانون، فإنه يحظر على أية جهة عامة أو خاصة أو أي شخص طبيعي أو اعتباري استيراد أو جلب نفايات خطرة أو دفنها أو إغراقها أو تخزينها أو التخلص منها بأي شكل في بيئة الدولة، حيث يعاقب كل من قام بذلك بالسجن والغرامة التي لا تقل عن مئة وخمسين ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم، لمخالفته أحكام المواد 62/بند1 من هذا القانون.

أما بخصوص النفايات غير الخطرة، فقد أعدت الوزارة مسودة قانون للإدارة المتكاملة للنفايات ينظم عملية إدارة النفايات، وتوحيد آليات وطرائق التخلص السليم منها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة، بغرض حماية البيئة وتقليل الضرر على صحة الإنسان ومحيطه الحيوي، وحددت مسودة القانون العقوبات لمخالفات مواد هذا القانون.

■ أخطاء الرحلات

تبرز لدى المصطافين والقائمين برحلات البر مجموعة من الأخطاء تؤذي البيئة وتهدد سلامتها لمستقبل الأجيال. وأوضحت وزارة التغير المناخي والبيئة أن هناك أشكالاً عديدة يمارسها البعض دون إدراك عند خروجه في الرحلات والنزهات التي تكثر عند انخفاض درجة الحرارة، وتبدأ أشكال هذه التعديات بإشعال النار أو طمر النفايات البلاستيكية التي تشوه المكان وتهدد الحيوانات والنباتات التي تفضل هذه المناطق.

تقييم مستمر لتخفيف الأثر البيئي لمشروعات التنمية

أكد أشرف السبحي مدير قسم إدارة المحميات البحرية في قطاع التنوع البيولوجي البري والبحري في هيئة البيئة بأبوظبي أن مشروعات التنمية تسبب ضغوطاً على البيئة ليس فقط في الإمارات وإنما على مستوى العالم، وبالتالي يلزم المطور بتقديم دراسات للهيئة ويتم قبل إجراء المشاريع تقييم ودراسة الأثر البيئي جراء هذه المشاريع وبناء عليه يتم إصدار تصريح لتنفيذ المشروع مع التركيز على تقليل الأثر البيئي أو تعويضه وليس فقط خلال تنفيذ المشروع وإنما يستمر التقييم خلال فترة التشغيل.

وأوضح أن دراسات الهيئة تؤكد أن نوعية المياه بشكل عام سواء المحميات وخارجها ما زالت جيدة حتى مع معدلات التنمية المتسارعة الموجودة، وأن المياه مناسبة للاستخدامات الخاصة فيها وهذا يعود إلى الوعي من الناس خلال الفترة السابقة وعمليات المراقبة التي تتم بشكل معقول لتنفيذ القوانين.وتابع: نسعى خلال الفترة القادمة إلى إدخال مفاهيم السياحة البيئية ودورنا هو وضع قواعد السياحة، ما المسموح والممنوع، وهي سياحة مستدامة بحيث نربط الإنسان بقيمة الطبيعة.

رقابة شديدة على المحميات الطبيعية

قال أشرف السبحي مدير قسم ادارة المحميات البحرية في قطاع التنوع البيولوجي البري والبحري في هيئة البيئة بأبوظبي إن هناك رقابة شديدة على المحميات الطبيعة، ولدينا تنسيق تام مع قطاع السياحة والطاقة حول شروط استخدام هذه المحميات لإدارة المشروعات السياحية وغيرها.وتابع: لو وقعت أي مخالفة داخل محمية من خلال الصيد غير القانوني في المحميات البحرية يتم تسجيل مخالفة من قبل المراقبين وتحويل مرتكبها وفق القانون الى القضاء.

وكشف السبحي أن هناك تحسناً في البيئة البحرية مثل المحميات الطبيعية ومنها منطقة القرم الشرقي التي كانت تعاني من مشاكل من مخلفات سائلة من الصرف الصحي لقيام بعض الصهاريج الخاصة بالصرف الصحي في مياه القرم وبالتالي عملنا على ازالة هذا النوع من التلوث وفي 2016 نوعية المياه تحسنت بشكل ملحوظ والمردود ارتفع حيث زادت السياحة في المكان وعدد مشغلي السياحة في القرم الشرقي زاد والتي في سبيل اعلانها كمتنزة وطني.

ممارسات سلبية تهدد بانقراض الأسماك

تعاني البيئة البحرية مجموعة من التعديات التي وصفها مختصون وصيادون بأنها تصرفات مؤذية، تسببت في انقراض عدد كبير من الأسماك.وقال صيادون إن هناك أنواعاً كثيرة من الأسماك أصبحت في حكم المنقرضة، أبرزها الصافي والزريدي والجش والقفدار والبياح والدردمان.وأعاد الصيادون أسباب ذلك إلى عدم احترام بعض الصيادين القرارات الوزارية، واستخدامهم أدوات صيد تسهم في تجريف الثروة السمكية، أبرزها «الضغوة» التي لا تبقي على الأسماك الصغيرة والكائنات البحرية الأخرى، مثل السلاحف والقواقع والشعب المرجانية.

ودعا مسؤولون في وزارة التغير والمناخي والبيئة إلى الالتزام بقرارات الوزارة التي تتابع المخزون السمكي في الدولة، وتعمل جاهدة على تطويره والحفاظ عليه، مشددين على أن الثروة البحرية ليست ملكاً للصيادين فقط، بل ملكاً لكل مواطن إماراتي للأجيال الحالية والمقبلة، وأن الحفاظ عليها واجب وطني وأمر ضروري.إلى ذلك، عرّفت جمعية الإمارات للحياة الفطرية «الصيد الجائر» بأنه «اصطياد كميات كبيرة من الأسماك تفوق قدرة الطبيعة على استدامة بقائها وتراجع أعدادها»، مشيرةً إلى أن «دراسات أجريت، أخيراً، كشفت عن تراجع أعداد الأسماك ذات القيمة التجارية على مدى العقود الثلاثة الماضية».

و«الضغوة» وسيلة لاصطياد الأسماك تستخدم بواسطة عدد من الصيادين (30 صياداً) تلقى في البحر على مسافات معينة، ويتم جرها من خلال الصيادين الـ30 إلى الشاطئ، وتأخذ في طريقها بعض الأسماك الكبيرة والصغيرة والسلاحف والقواقع والمحار والشعاب المرجانية، وغيرها من الكائنات البحرية.

وإذا استمر الصيد بـ«الضغوة» على وضعه الحالي، فإنه يتسبب في انقراض كامل للأسماك في مناطق الصيد، خصوصاً أنواع مثل الكنعد والقباب، المهدد بالانقراض حالياً، كما أن بعض الصيادين يستخدمون 50 قطعة من الشباك، على الرغم من تحديد الوزارة للصيد بـ20 قطعة فقط. وعلى الرغم من تحديد الوزارة قياسات معينة من الشباك المستخدمة في الصيد، فإن بعض الصيادين يخالفون ذلك، ما يسفر عن استخدامهم شباك صيد ذات فتحات صغيرة، تصطاد أسماكاً صغيرة لا يستفيدون منها.